

الاعتقال التعسفي يطال الناشط الحقوقي المعروف المحامي رشدي الشيخ رشيد نائب رئيس مجلس ادارة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

كتبها Administrator الاثنين, 03 فبراير 2014 06:49



بيان مشترك

الاعتقال التعسفي يطال الناشط الحقوقي المعروف

المحامي رشدي الشيخ رشيد

نائب رئيس مجلس ادارة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

في خطوة تصعيديه جديدة تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان في سورية, تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, ببالغ القلق والاستنكار, نبأ تعرض الناشط الحقوقي المعروف

المحامي رشدي الشيخ رشيد

نائب رئيس مجلس ادارة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

للاعتقال التعسفي من قبل السلطات السورية, بتاريخ 2014\2\1 في ريف حمص, وهو يعاني من مشاكل صحية مزمنة, ويخضع لعلاج مكثف ودقيق لوضعه الصحي الحرج.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, ندين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي بحق الزميل:

المحامي رشدي الشيخ رشيد

نائب رئيس مجلس ادارة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

وإذ نبدي قلقنا البالغ وتخوفاتنا الشديدة على حياة الزميل المحامي رشدي رشيد, فإننا نرى في اعتقاله يشكل تهديدا حقيقيا على سلامته وعلى حياته.

,ونطالب السلطات السورية بالإفراج الفوري عنه دون قيد او شرط, وإننا نرى في استمرار احتجازه يشكل انتهاكاً للالتزامات الحكومة السورية بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة, وكذلك انتهاكا للتوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية, والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان

كما نذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات يصطدم أيضا بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وتحديدًا الفقرة السادسة بشأن عدم التقييد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة 4) وبكفالة هذه الحقوق ومن بينها المواد (9 و 14 و 19 و 22)، والفقرة الثانية عشر من هذه التوصيات والتي تطالب الدولة الطرف (سورية) بأن يطلق فورًا سراح جميع الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان وأن تضع حدا لجميع ممارسات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وأن تتخذ التدابير العاجلة لتنقيح جميع التشريعات التي تحد من أنشطة منظمات حقوق الإنسان، وأن لا تستخدم السلطات التشريعات المتعلقة بحالة الطوارئ كذريعة لقمع أنشطة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وإننا نتوجه إلى الحكومة السورية، من أجل إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في سورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة وكذلك ضمان أن تكون إجراءات المحاكمة تلك منسجمة مع المعايير والمبادئ المعتمدة لدى هيئات الأمم المتحدة بما فيها المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية الصادرة عام 1985، والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة والصادرة في 1990، وبما يتفق مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، والمتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والمثول أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقا للمعايير الدولية.

دمشق في 2\2\2014

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
2. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
3. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف
4. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية .
5. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD)
6. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
7. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)